

اسم المقال: التعقب والاستدراك في التراث النحوي ابن جني (ت 392 هـ) والمبرد (ت 285 هـ) أنموذجاً
اسم الكاتب: أحمد عبد الكافي المرعب
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9304>
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 22:28 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 20، العدد 3

جمادى الثاني 1445 هـ / سبتمبر 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

التَّعْقُبُ والاستدراك في التراث النحوي ابن جني (ت392هـ) والمبرد (ت285هـ) أنموذجاً

أحمد عبد الكافي المرعب⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2022-06-10

تاريخ الاستلام: 2022-02-08

ملخص البحث:

يمثلُ النحوُ العربيُّ صرحاً ممرّداً في نحو اللغات العالمية، وهذا الصرخُ الممرّدُ ما كان له أن يُسَيِّدَ لولا أئمةٍ وعلماءٍ عظام، أفنوا أعمارهم وأحرقوا أيامهم ليضيووا صفحاتِ هذا العلم لمن جاء بعدهم. وقد كان من أهم أسباب نموّ هذا العلم وبلوغه الدُرُوةَ تنقيحُ اللاحق وتصويبه لما كتبه من سبقه، تعقباً واعتراضاً واستدراكاً.

والتعقبُ أو الاعتراضُ والاستدراكُ سِمَةٌ بارزةٌ في كتب العربية عامةً، وكتب التراث النحوي والصرفي خاصةً، فهي تزخر بكثيرٍ من صور التعقب والاستدراك؛ لذلك يلقي هذا البحثُ الضوءَ على جانبٍ من جوانبِ الجدل أو الحوار بين أبرز عالمين من علماء النحو والصرف في القرنين الثالث والرابع الهجريين، أبي العباس المبرد (ت285هـ) وأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ).

وقد دارت مادة هذا الجدل والنقد البناء في كتابٍ من أهم كتب التصريف العربي التي وصلت إلينا، هو (المنصف شرح تصريف المازني) لابن جني، فقد تعقب مصنفه واعترض على المبرّد في ستة مواضع، واستدرك عليه في موضع واحد، وقد كانت هذه المواضع مدار البحث.

الكلمات الدالة: التَّعْقُبُ، الاستدراك، النقد، التراث النحوي والصرفي، المبرّد، ابن جني.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق (دمشق - سوريا)

readercritic90120981@gmail.com

مقدمة

لا تخفى مكانة أبي العباس المبرد (ت285هـ) بين علماء العربية قديمهم وحديثهم، فهو شخصية سامقةٌ باسقةٌ في مصنفات من جاء بعده، وهو صاحب أول كتاب نحوي انتهى إلينا بعد كتاب سيويه.

وقد نهض بقسطٍ وافٍ في خدمة العربية فشارك في علومها؛ نحوها وصرفها وفقهها وأدبها وروايتها وبلاغتها، فهو بلا ريب إمامٌ من أئمتها وجهيدٌ من جهادتها، على أنه لم تكن كلُّ هذي النواحي لديه على السواء. (عضيمة، محمد عبد الخالق (ت1984م)، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية مكتبة الرشد، الرياض، ط1 / 1405 هـ: 36).

وهو الذي ألفت كتاباً في الردّ على سيويه، سمّاه (مسائل الغلط)، وقد انتقده ابن جنّي فقال: «وأما ما تَعَقَّبَ به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيويه في المواضيع التي سمّاها مسائل الغلط، فقلماً يَلَزُمُ صاحبُ الكتاب منه إلا الشّيء النزر، وهو أيضاً مع قلته - من كلام غير أبي العباس»، وقد ذكر أنه رجع عنه. (ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (392هـ)، الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، 1954: 3 / 287)، ومع ذلك فقد أنصفه حينما وصفه قائلاً: «يُعدُّ جبلاً من العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقرّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها». (ابن جنّي، سر صناعة العربية، تح د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2 / 1993م: 129 - 130).

غير أنّ مذهبه، وأقواله، ومنهجه في التفكير في درس العربية كانت في بعض جوانبها مكان اعتراضٍ وردٍّ وانتقاد؛ لذا جاءت بعض أقواله مَحَطَّ تَعَقُّبٍ واستدراكٍ في مصنفات ابن جنّي. (انظر على سبيل المثال ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص 1 / 184 - 285، 2 / 276، وسر الصناعة 1 / 41 - 199 - 483 - 532)

على أنّ ابن جنّي (ت392هـ) لا يقلُّ شأنًا عن أبي العباس المُبرّد، فهو جبلٌ في العلم، وفيلسوفٌ العربية، الذي استطاع تقديم العربية بخُلَّةٍ قشبيةٍ فريدة، وأحد أئمتها الكبار في عصورها السالفة، غير أنّه في التصريف خاصةً علّمه الفرد، ولا نظير له فيه؛ إحاطةً وإحكامًا وفقهاً، وله أسلوبٌ في النظر واستنباط المسائل والوجوه عجيبٌ في بابه، وعبارةً عجيبةً أيضاً، لا تكاد تلتبس بعبارة أحد - سوى شيخه أبي عليّ الفارسي - لا من أصحاب العربية العلماء، ولا من المصنفين الأدباء، وهو في هذين جميعاً - نهجُه في استنباطه وتأويله، وعبارةُ عن نفسه وفكره - نسيجٌ وُحِدَ وعصره.

- إشكاليةُ البحث:

بدأ بُنيانُ النحو العربي واكتملَ حسب قانون النمو والارتقاء، الذي تخضعُ له جميع العلوم والمعارف؛ لذا يحاول هذا البحث الإجابة عن إشكالياتٍ وتساؤلاتٍ تتصلُ بآليات هذا النمو والارتقاء، التي تمثلت بصورٍ متعددة، أهمُّها: كيف تعقَّبَ اللاحقُ السابق؟ وكيف استدرَكَ عليه؟ وما أدلَّةُ اللاحق في تعقُّبه واستدراكه؟ وإلى أيِّ مدَى كان التعقُّبُ سبباً في تطورٍ منهج التفكير العلمي لدى علماء النحو العربي.

- أهميةُ البحث:

تتبع أهمية ما طرَّحه هذا البحث من مسألةٍ تتبع اللاحق للسابق وتَعقُّبه فيما ذهب إليه من آراء واختيارات، وهي طريقةٌ تدلُّ على قدرة اللاحق على فهم أقوال السابقين وتحصيلها وعرضها على ميزان البحث العلمي آنذاك، ولا سيما أن السابق واللاحق يمثِّلان مفرقين لا بدَّ لدارس العربية أن يلجَّهما ويسلكهما.

- أسباب اختيار البحث:

حدا بي إلى دراسة أقوال المبرد - التي تعقَّبَ واستدرَكَ عليها ابنُ جنِّي في (المنصف) - أمران: أحدهما: أنَّ كِلَا العَلامَتين له قَدَمٌ راسخةٌ في علل هذا الفن ومقاييسه - أعني النحو والصرف واللغة - ومعالجتها واستشفاف ما أطُف منها من خلال إدامة النظر والمقارنة وتتبع النظائر. ثانيهما: أنني لم أجد - فيما بحثتُ فيه واطلعتُ عليه - مَنْ دَرَسَ أقوال المبرد في مصنفات ابن جنِّي - على كثرتها - أو دَرَسَ تعقُّبَ ابن جنِّي واعتراضه على المبرد.

وقد ذَكَرَ ابنُ جنِّي في كتابه (المنصف) المبردَ في أربعة وأربعين موضعاً⁽¹⁾، اعترض عليه في ستة مواضع منها، واستدرَكَ عليه في موضع واحد، هذا ما ضمَّه البحث، وضمَّ نتائج لخصت أبرز ما تمخَّض عنه، وتلاها ثبُت المصادر والمراجع التي كانت عمادته وقوامه.

(1) ذكره في تسعة عشر موضعاً في الجزء الأول، هي: ص: 25 - 30 - 61 - 63 - 98 - 110 - 124 - 130 (ذكره مرتين) - 188 - 216 - 275 - 276 - 278 - 281 - 285 - 318 - 346 - 349. وثمانية في الجزء الثاني، هي: ص: 15 - 21 - 80 - 81 - 131 - 148 - 282 - 323. وسبعة عشر في الجزء الثالث، هي: ص: 7 - 9 - 11 - 12 - 16 - 17 - 22 - 31 - 38 - 53 - 62 - 65 - 68 - 76 - 79 - 86 - 121. انظر ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط 1 / 1954 - 1959.

- منهج البحث:

تختلفُ مناهجُ البحثِ العلميَّة في دراسة الظواهر النحوية، فمنها ما يعتمد على المنهج الوصفي، أو التاريخي، أو التحليلي، أو التكاملي، أو غير ذلك، ويمكن لهذا البحث أن يتخذ المنهج الوصفي والتحليلي منهجاً في معالجة ظاهرة التعقُّبِ النحوي، من خلال رصدها بين المبرد وابن جني.

- حدود البحث:

يتخذُ البحثُ كتابَ المنصف شرح تصريف المازني ميداناً لإلقاء الضوء على ظاهرة التعقُّب، وذلك من خلال تتبُّع ابن جني المبردَ واستدراكه عليه.

- الدراسات السابقة:

وقفْتُ على بعض الدراسات التي بُنيَتْ على فكرة التعقُّب والاستدراك، من هذه الدراسات:

1. تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه (مصاييح الجامع الصحيح) على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح) في القضايا النحوية والصرفية واللغوية، توجيه و عرض د. علي بن سلطان الحكمي، دار البخاري، المدينة المنورة، 1995.
2. تعقبات أبي حيان الأندلسي لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، إعداد محمد حماد ساعد القرشي، رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، 1415هـ.
3. تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه، إعداد عادل علي منصور علي الصراف، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، 2001م.
4. فكر أبي عبيد النحوي من خلال دراسة آرائه واستدراكات النحاس ونقوله، إعداد عبد الرحمن بن محمود الشنقيطي، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، 1425هـ.
5. الاستدراك على السيرافي في شرح الكتاب، إعداد عادل بن معتوق العيثان، بحث مقدم كلية الآداب في جامعة الملك سعود، 1426هـ.
6. استدراكات البغدادي على الرضي في خزنة الأدب، إعداد أمل بنت محمد تلمساني، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، 1429هـ.

7. تعقيبات تُعَلَبُ على الأُخْفَشِ في التَّوجِيهِ النَّحْوِيِّ لِلآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، إعداد الدكتور أحمد محمد الجندي، جامعة الأزهر بالمنوفية.

على أَنَّ الدراسات التي قامت على فكرة التعقب والاستدراك أكثر مما ذكرتُ بكثير، غير أَنَّ في هذا إلماخ لما سبق من دراسات في هذا الباب.

ولم أجد كما أُلحِتُ أَنفَاءً من ناقشَ تَعَقُّبَ ابنِ جنيّ للمبرد.

التَّعْقُبُ والاستدراكُ في التراثِ النحويِّ

ابنُ جنيّ (ت392هـ) والمُبرِّدُ (ت285هـ) أُمُودَجَا

ذكر ابن جني المبرد - كما أسلفنا أَنفَاءً - أربعا وأربعين مرةً في كتابه المنصف، تعقُّبه في ستة مواضع واستدرك عليه في موضع واحد، هذه المواضع هي:

1. (فَعِلُّ) في الصفة بين القلة والكثرة: (ابن جني، المنصف 1 / 25) - (المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت285 هـ)، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م: 1 / 204).

تَعَقَّبَ واعترض ابن جني على رأي المبرد في بناء (فَعِلُّ)؛ إذ ذكر أنه في النعت قليل (ابن جني، المنصف 1 / 25)، ويستدرك عليه ويسوق أمثلةً على كثرة ما جاء صفة على هذا المثال، وعبارة المبرد: «ويكون على (فَعِلُّ) فيهما، فالاسم (الرَّبْرَج)، و (الخَمْخَم)، والنعت (الطُّطُط)، وهو قليل». (المبرد، المقتضب: 1 / 204).

والزبرج النقش والزينة. السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت255هـ)، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، تح د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط1 / 2001م: 223. وقال الزبيدي: السحاب الخفيف الذي تسفره الريح. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت479)، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، شرح وتعليق د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 / 1996م: 78.

و (الخَمْخَم) ضرب من النبات له حب يؤكل. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت321هـ)، جمهرة اللغة، تح رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1 / 1987م: (خمخم) 1 / 190.

فابن جني يعيد الضمير (هو) إلى أقرب مذكور، هو كلمة (النعت)، وقد يقول قائل: لعلَّ المبرد أعاد الضمير إلى (فَعِلُّ)، وأراد بقوله: (وهو قليل)؛ أي: ما جاء على هذا البناء قليل، غير أن هذا الاحتمال مدفوع؛ لأن الضمير لا يعود على بعيد إلا بوجود قرينة دالة عليه.

كما أنه مدفوع بما أورده سيبويه وغيره من أسماء وصفاتٍ على هذا البناء، فقد صرَّحَ بما جاء اسماً وصفةً على هذا البناء، فذكر ثلاثة أمثلة جاءت اسماً على (فَعْلِل)، هي: (الرَّبْرَج) و (الرَّبْرَج) [وهو خمل الثوب. ابن الدهان النحوي، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت569هـ)، شرح أبيه سيبويه، تح د. علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، ط2003م: 119، وفيه: (زُبَيْر)] و (الجفرد) [وهو نبت. ابن الدهان النحوي 65. وقيل ضرب من الحيوان. المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد (ت1205 هـ)، تاج العروس، تح مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ط 1 / 1965 - 2001: (حفر د) 8 / 35].

وأربعة جاءت صفةً، هي: (عَفِصٌ) [وهو البذيئة قليلة الحياء من النساء. الزبيدي، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه 78].

و(دَلِقْمٌ) [الناقة الهرمة التي تكسرت أسنانها. السجستاني، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية 173. على أن سيبويه ذكر هذا البناء في ما يلحق الثلاثي من الزوائد، وأنه على (فَعْلِم). سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ)، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 / 1988: 4 / 273، ثم ذكره على أنه رباعي لزيادة فيه 4 / 289].

و (خَزْمِلٌ) و (زَهْلِقٌ) [وهو الحمار الأملس السريع، وربما قيل للسراج. السجستاني، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية 224].

وزاد ابن جني في الأسماء:

(قِرْطَمٌ) [وهو ثمر العُصْفُر. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تح مجموعة من المحققين، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة: (قرطم) 9 / 409].

و(عَظْلِمٌ) [شجر الوَسْمَة. السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت255هـ)، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: 323]. (ابن جني، المنصف 1 / 25).

وكذلك زاد ابن سيده (هَجْرَس) (ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458 هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح د. عبد الحميد هندوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط 1 / 2000: (رجس) 7 / 269)، و (جَنْجَنٌ وَكَيْكَيْتٌ) (ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458 هـ)، المخصص، تح خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1 / 1996: (باب فَعْلِلٌ وَفَعْلَلٌ) 4 / 409).

أما فيما جاء صفةً فقد زاد ابنُ جنيّ سبعةً أمثلةً هي:

(صِمْرُدٌ) [يقال: ناقَةٌ وشاةٌ صِمْرُدٌ؛ أي: يابسة الأخلاف قليلة اللَّبَن]. ابنُ دريد، جمهرة اللغة: (جون) 1 / 497، (سرهد) 2 / 1147

و (هَرْمِلٌ) [وهي الناقاة والمرأة المُسِنَّة. ابنُ سيده، المحكم والمحيط الأعظم (هرمل)]
[488 / 4]

و (خِرْمِلٌ) [وهي المرأة الحمقاء. السجستاني، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الابنية 223، والزُّبيدي، أمثلة الابنية في كتاب سيبويه: 78]

و (خَضْرُمٌ) [الخَضْرُمُ: الرَّجُلُ الكَثِيرُ العَطِيَّةِ، وكلُّ شيءٍ كثير فهو خَضْرُمٌ. تهذيب اللغة (خضرم) 7 / 650]

و (ضِمْرُزٌ) [الضِّمْرُز: الناقاة القوية، والقليلة اللبن. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 / 1987 م: (ضرز) 3 / 882]

و (لَطْلِطٌ) [اللَّطِيطُ: الناقاة المُسِنَّة التي تساقطت أسنانها. ابنُ دريد، جمهرة اللغة (لظط)]
[151 / 1]

و (دِرْدِجٌ) [يقال: ناقَةٌ دِرْدِجٌ للهَرَمَة المُسِنَّة. تهذيب اللغة (درج) 4 / 416]، واحدٌ منها الذي ذكره المبرد، ثم زاد ابنُ سيده أكثر من عشرة أبنية غير ما ذكره سيبويه وابنُ جنيّ، [منها: «عَلَكِدٌ وبُهْلِقٌ وجَلْبِجٌ وخَجْرَطٌ وهَلْدِمٌ وخَذَعَلٌ وقِرْضِمٌ وشِمْرُدٌ وبرْءَسٌ». انظر ابنُ سيده، المخصص 5 / 113].

على أنَّ السيوطي أوضح مقياس القلة والكثرة، فقال: «فالمطرّد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر» (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1 / 1989 : 99)، وعلى هذا المقياس فما ورد عن العرب على (فَعْلِل) ليس بقليل.

إذن يمكن القول: إنَّ (فَعْلِل) جاء منه على الصفة أمثلة كثيرة، وما زعمه المبرد مُسْتَدْرَكٌ عليه، بل استقراء كلام العرب يدل على كثرة مجيئه صفة، ولعل المبرد لم يطلع على ما اطلع عليه ابنُ جنيّ وابنُ سيده.

2. واو (نُخَوْرَش) بين الزيادة والأصالة: (ابن جنبي، المنصف 1/ 30 - 31) -
(المبرد، المقتضب 1 / 206).

نَقَلَ ابْنُ جَنِّي عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازَنِيِّ أَنَّ (فَعْلِلًا) يَكُونُ اسْمًا وَصَفَةً، ثُمَّ أَرْدَفَ وَذَكَرَ أَنَّ الْمَبْرَدَ جَعَلَ هَذَا الْبِنَاءَ فِي النَّعْتِ، وَهُوَ قَوْلُ سَيَّبِيوِيهِ؛ إِذْ أَرْدَفَ قَائِلًا: «وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ اسْمًا». (سَيَّبِيوِيهِ، الْكِتَابُ 4 / 302)، ك: (جَحْمَرَش) [هِيَ الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ. السَّجِسْتَانِي، تَفْسِيرُ غَرِيبٍ مَا فِي كِتَابِ سَيَّبِيوِيهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ 244]

و (نُخَوْرَش) [كَلْبُ نَخَوْرَش: كَثِيرُ الصِّيَاحِ وَالْإِهْتِرَاشِ. ابْنُ الدِّهَانَ النَّحْوِيُّ، شَرْحُ أَبْنِيَةِ سَيَّبِيوِيهِ: 121. وَهُوَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي فَاتَتْ سَيَّبِيوِيَهُ وَمِنْ جَاءَ بَعْدَهُ، كَالسِّيْرَافِيِّ، وَالزُّبَيْدِيِّ، وَابْنِ الْقَطَاعِ. انظُرِ السِّيْرَافِيَّ، أَبُو سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزِبَانَ (ت 368هـ)، شَرْحُ كِتَابِ سَيَّبِيوِيهِ، تَحَ أَحْمَدُ حَسَنُ مَهْدَلِي وَعَلِي سَيِّدُ عَلِي، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ط 1 / 2008: (بَابٌ ذُكِرَ فِيهِ مَا فَاتَ سَيَّبِيوِيَهُ مِنَ أَبْنِيَةِ الْعَرَبِ) 5 / 380 - 386. وَهَذَا الْبَابُ هُوَ نَفْسُهُ كِتَابُ فَوَائِدِ كِتَابِ سَيَّبِيوِيهِ مِنَ أَبْنِيَةِ الْعَرَبِ، الَّذِي حَقَّقَهُ د. مُحَمَّدُ الْمَطْلَبُ الْبَغَّاءُ (عَلَى أَنَّ السِّيْرَافِيَّ ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ انظُرْهُ 5 / 194)، وَالزُّبَيْدِيُّ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (ت 479)، كِتَابُ الْإِسْتِدْرَاكِ عَلَى سَيَّبِيوِيهِ فِي كِتَابِ الْأَبْنِيَةِ وَالزِّيَادَاتِ عَلَى مَا أوردَهُ فِيهِ مَهْدَبًا، اعْتِنَاءً الْمُسْتَشْرِقِ الْإِيطَالِيِّ إِنْغَنَاطِيُوسُ كَوِيدِي، طَبْعُ بَرُومَا 1890م: 36 - 37، وَابْنُ الْقَطَاعِ الصَّقْلِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ عَلِي بْنِ جَعْفَرٍ (ت 515هـ)، أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرُ تَحَ د. أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدِ اللَّهِ، دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، 1999: 316 - 318.

وانظر هذا البناء في الهنائي، أبو الحسن علي بن الحسن الملقب بكراع النمل (ت بعد 309هـ)، المنتخب من غريب كلام العرب، تح د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط 1 / 1989: 571 - 692، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (خرش) 5 / 22، وابن يعيش النحوي، أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643هـ)، شرح التصريف الملوكي، تح د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط 1 / 1973: 28، وابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت 669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، تح د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط 1 / 1996: 71 - 198، ولسان العرب (خرش) 6 / 293، (همرش) 6 / 366، و- الفيروز آبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 816هـ)، القاموس المحيط، تح مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: الشيخ محمد نعيم العرقسوسي، ط 8 / 2005: (خرش) 592 - (نخرش) 607، والمرتضى الزبيدي، تاج العروس (خرش) 17 / 179 - (نخرش) 17 / 407].

لكنَّ ابْنَ جَنِّي يَعْتَرِضُ عَلَى الْمَبْرَدِ، وَيَقْرُرُ أَنَّ (نُخَوْرَش) لَيْسَ بِنَاءً خَمَاسِيًّا مَجْرَدًا كـ (جَحْمَرَش) وَ (صَهْصَلِق) [هِيَ الْمَرْأَةُ شَدِيدَةُ الصَّوْتِ. السَّجِسْتَانِي، تَفْسِيرُ غَرِيبٍ مَا فِي كِتَابِ سَيَّبِيوِيهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ 244]

و (فَهَيْلِس) [هي الكَمَرَة أو المرأة الضخمة. السجستاني، المصدر السابق 243].

و (فَنَفَرَش)، بل الواوُ زائدةٌ فيه، وهو ملحق بالخماسي المجرد.

ويؤيد ما ذهب إليه ابنُ جنبي قولُ كُرَاعِ النَّمْلِ، فقد ذكر أنه من الخَرْش، والنون فيه زائدة (الهُنائي، المنتخب من غريب كلام العرب 692)، وقال ابن سيده: «وَجَزُو تَخْوَرَش: قد تحرَّك وُخْدَش، لَيْسَ فِي الْكَلَامِ تَفْوَعِلٌ غَيْرُهُ» (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (خرش) 22 / 5).

على أن كراع النمل ذهب إلى أن (فَنَفَرَش) على فَنَعْلِل. انظر الهُنائي، المنتخب من غريب كلام العرب 571

وهذا ما ذهب إليه السيرافي، فقد رأى أن (تَخْوَرَش) رباعي ملحق بـ (جَحْمَرَش) (السيرافي، شرح كتاب سيبويه 5 / 194. وفي المطبوعة: «جرو قمروش»، وهو خطأ؛ لأنه قال بعدها: «ومعناه إذا كبر وخذش». انظر معناه في الهُنائي، المنتخب من غريب كلام العرب 571)، ونقله عنه الرضي (الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن (ت بعد 686 هـ)، شرح الشافية، تح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة، دار الكتب العلمية بيروت، 1975م: 2 / 364).

على أن ابن عصفور تابع في أحد قوليه المبرد، وعَلَّل قائلاً: «وأما (تَخْوَرَش) فـ (فَعْلِلٌ) كـ (جَحْمَرَش)، والواو أصلية في بنات الخمسة، وهذا أولى من ادعاء بناء لم يستقرَّ في كلامهم» (ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 71)، وعَدَّل في قوله الثاني عمَّا عَلَّلَه وتابع ابنُ جنبي، فقال: «قالوا: جَزُو تَخْوَرَش؛ أي: إذا كَبِرَ خَرَش؛ ألا ترى أن الواو زائدة، وأن الاسم ملحق بجَحْمَرَش؟» (ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 71).

وقد ذكر ابن جنبي أن الواو في وسط الكلمة مع ثلاثة أصول فصاعداً لا تكون إلا زائدة، قال: «فأما الألف والياء والواو فالحكم عليهن أنهن متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف فصاعداً، ولم يكن هناك تكرير، فلا تكون إلا زائدة». (ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (392هـ)، التصريف الملوكي، تح محمد سعيد النعسان، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ط1: 7، وانظر الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت442هـ)، شرح التصريف، تح د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 / 1999م: 236، والزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تح د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1 / 1993: 502، والرضي شرح الشافية 2 / 375)

إنّ يمكن القول: إن اعتراض ابن جني على المبرد في أنّ الواو زائدة في (نخورش) ليس بعيد، بل هو محض صواب، ولا سيما أنّ الواو لا ترد حشواً مع ثلاثة أصول إلا زائدة، ولعل ذلك فات المبرد؛ لذا جعل هذا البناء من بنات الخمسة، على أنني لم أجد من ذكر هذا البناء قبل المبرد، ولعل ما يؤكد ذلك فيما قاله المبرد = انفرادُه به، فلا نجد متابعاً له مقيماً عليه دون ترددٍ أو رجوع.

3. علة إعلال نحو: (مقام) و (مبايع): (ابن جني، المنصف 1 / 276) - (المبرد، المقتضب 1 / 245 - 246).

ذهب النحويون البصريون إلى أن حروف الزيادة إذا كانت في أوائل الأسماء وكانت هي نفسها في أوائل الفعل، وكان الاسم على وزن الفعل فإن هذه الأسماء تُصحّح ولا تُعلّ، وإذا لم تكن هذه الحروف التي في أوائل الأسماء هي نفسها التي في أوائل الأفعال فإنّها تُعلّ، وقد شدّت بعض الأسماء عن هذه القاعدة، وجاءت على الأصل، كـ (مزيد) و (مكورة) و (مقودة). (سيبويه، الكتاب 4 / 350، والمبرد، المقتضب 1 / 245 - 246)

وقد ذهب المبرد إلى أنّ (مقام) و (مبايع) اعتلّ لأنه مصدر للفعل أو اسم زمان ومكان له، لا لأنه على وزن الفعل، وجعل (مزيد) و (مريم) و (مكورة) و (مقودة) على القياس. المبرد، المقتضب 1 / 245 - 246.

وتعقّب ابن جني واعترض على قول المبرد من خلال استشهاده بقول شيخه أبي علي الفارسي (انظر الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار القسوي (377هـ)، الإغفال، تح د. عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط 1 / 2003: 230 - 232، والتعليق، تح د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط 1 / 1990 - 1996: 3 / 227، 5 / 32 - 33)، وضرب مثلاً على ذلك (باب) و (دار)، فهما ليسا مصدرين أو اسمي زمان أو مكان، بل أعلا؛ لأنهما على وزن الفعل فقط.

غير أنّ ابن جني لا يصرح هنا برأيه، إنما اعترضه قول المبرد كان برأي شيخه الفارسي، وهذا مقتضاه القبول بما عليه شيخه، والإعراض عمّا كان عليه المبرد، كما أنّ الاستدلال بـ (باب) و (دار) استدلالٌ بمختلف، فمدار قول المبرد واعتراض ابن جني عليه قائم على ما كان مزيداً في أوله زيادة مختلفة، لا على المجرد كـ (باب) و (دار).

أما ما ذهب إليه المبرد فلا يمكن التسليم به، فـ (مزيد) و (مريم) و (مكورة) و (مقودة) التي بنى استدلاله عليها إنما هي أسماء جاءت على الأصل، وهي شاذة لا يقاس عليها، قال سيبويه: «وقد قال قوم في مفعلة فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: (إنّ الفكاهة لمقودة إلى الأذى)، وهذا ليس بمطرد، ... وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة - لا لمعنى سوى ذا - على الأصل، وذلك نحو: (مكورة) و (مزيد)». (سيبويه، الكتاب 4 / 350)

وتَبِعَ سيبويه المازنيُّ (ابن جنبي، المنصف 1 / 275)، وابنُ السراج (ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4 / 1999: 3 / 285)، والفارسيُّ (الفارسي، التعليقة 5 / 31 - 32)، وابنُ سيده (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (حبيب) 2 / 544 - (مهر) 4 / 318 - (كوز) 7 / 126، المخصص (المكافأة والإثابة) 3 / 425 - (باب مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ) 4 / 325)، والزمخشريُّ (الزمخشري، المفصل 530)، وابنُ يعيش (ابن يعيش النحوي، أبو البقاء يعيش بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، نسخة مصورة، عالم الكتب: 10 / 86)، وابنُ عصفور (ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 315)، والرضي (الرضي، شرح الشافية 3 / 104 - 105)، وغيرهم.

إنَّ يمكن القول: إن ما ذهب إليه المبرد من نحو: (مَقَام) و (مَبَاع) أُعْلِتْ لأنها مصادر أو أسماء زمان ومكان = لم يكن دقيقاً، فقد أعتل ما ليس كذلك، ك (مَعِيْشَةٌ وَمَثْوَبَةٌ)، وما بنى عليه استدلاله من أسماء ك (مَكْوَرَةٌ، وَمَشْوَرَةٌ، وَمَقْوَدَةٌ، وَمَزِيدٌ، وَمَزِيمٌ، وَمَدِينٌ، وَمَوْهَبٌ، وَمَوْرَقٌ، و«مَوْظَبٌ) إنما هي أسماء شَدَّتْ عن القياس، وأكثر النحويين على مذهب سيبويه، وهو ما اختاره ابن جنبي، من خلال سكوته على قول شيخه.

4. إتمام اسم المفعول مما عينه واو من الشاذ في القياس والاستعمال: (ابن جنبي، المنصف 1 / 278، 285. وانظر الخصائص 1 / 99) - (المبرد، المقتضب 1 / 239 - 240 - 241).

ذكر ابن جنبي أنَّ الكلام على أربعة أضرب: 1 - مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول، 2 - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: (يَدْر) و (يَدَع)، فلا يقال فيهما: (وَدْر) و (وَدَع)، 3 - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، كقولهم: (استحوذ)، وقياسه (استحاذ) ك (استقام)، 4 - شاذ في القياس والاستعمال، وهو ما اعترض فيه على المبرد. انظر ابن جنبي، المنصف 1 / 277 - 278. وانظر المسألة في الخصائص 1 / 99).

يرى ابن جنبي وشيخه أبو علي⁽¹⁾ أنَّ المبرد (المبرد، المقتضب 1 / 239 - 240 - 241) ذهب إلى تصحيح اسم المفعول المصوغ من الفعل الثلاثي الأجوف الواوي، ك (قال) فهو (مَقُول) و (صاغ) فهو (مَصْوُوع)، ويَرَيَان أنه خالف جميع البصريين في ذلك، ويردآن قوله؛ لأنه شاذ في القياس والاستعمال، وبمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول.

(1) على أنَّ أبا علي قال: «ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم تنكر، ألا تراهم قالوا: العُور، وهو مثل مفعول من الواو لو صح». الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي (377هـ)، التكملة، تح د. حسين فرهود، جامعة الرياض، ط 1 / 1981: 255 - 266. وهذا كما هو ظاهر خلاف ما نقله عنه تلميذه ابن جنبي، خلاف ضدٍ ونقيض.

وقد ذكر سيبويه أن ما كان مصوغاً من ثلاثيّ واويّ أجوف تُحذف واو مفعول منه، لئلا يلتقي ساكنان، قال: «يعتل مفعول منهما كما اعتل فُعل؛ لأن الاسم على فُعل مفعول، كما أن الاسم على فَعَلَ فاعل، فتقول: مَزُورٌ ومَصُوعٌ، وإنما كان الأصل مَزُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان». (سيبويه، الكتاب 4 / 348)

ولعل قائلاً يقول: في كلام سيبويه إشارة إلى جواز إتمام مفعول من الواوي الأجوف؛ إذ قال: «وإنما كان الأصل مَزُورٌ»، غير أن هذا الاعتراض مدفوع بقول سيبويه نفسه، فقد قال بعدها: «ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرّون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة» (سيبويه، الكتاب 4 / 349)، وهذا ما عليه ابن السراج. (انظر ابن السراج، الاصول 3 / 283)

ويُعزّد هذا القول تفسير السيرافي لقول سيبويه؛ إذ قال: «غير أن عين الفعل من قيل وخيف قد اعتلت وسكنت فأعلت من مفعول ومخوف» (السيرافي، شرح كتاب سيبويه 5 / 245)، وفسّر قول سيبويه (ولا نعلمهم أتموا في الواوات): «يعني كرهوا اجتماع الواو مع الضمة في ذوات الواو لو جاءت على الأصل فقالوا: مقوول و مصووع و مخووف» (السيرافي، شرح كتاب سيبويه 5 / 248).

وعلّل السيرافي مذهب سيبويه، مفسّراً ما زعمه الكسائي - من أنه سمع ذوات الواو على الأصل كقولهم: خاتم مصووع - بقوله: «ولعل الذي حكاه الكسائي إنما سمعه من قوم لا يحتج سيبويه بمثلهم». (السيرافي، شرح كتاب سيبويه 5 / 248 - 249)

وتابع ابن جنّي ابن عصفور (ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 300 - 301)، وابن يعيش (ابن يعيش النحوي، شرح المفصل 10 / 78 - 80)، وابن مالك (الجبّاني، إيجاز التعريف في علم التصريف 189) في موافقة ما ذهب إليه البصريون.

وذكر الرضي أن من أجاز (مَصُوعٌ) و (مَصُوعٌ) هو الكسائي، بل أجاز فيه كلّهُ أن يأتي على الأصل قياساً (الرضي، شرح الشافية 3 / 150 - 151)؛ لسماعه لغةً من بني يربوع وبني عقيل، قال أبو حيان الأندلسي: «وعن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حُلَى مصووع، ... فالظاهر أنها لغةٌ لهؤلاء، وقاس عليه الكسائي» (الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، دار الخانجي، القاهرة، ط1 / 1998: 307).

غير أننا لو رجعنا إلى المقتضب لوجدنا أن المبرد لم يذهب المذهب الذي نسبته إليه ابن جنّي، والذي ردّه وخطأه أبو علي - في نقل ابن جنّي -، بل يجيز المبرد ذلك في

ضرورة الشعر فقط، وهو ما نقله عنه ابنُ الشجري (ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت542 هـ)، الأمامي الشجرية، تح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 / 1992: 1 / 321)، وأبو حيان الأندلسي (الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745 هـ)، ارتشاف الضرب: 307)، وما اختاره المبرد إنما هو قاعدة عامة، هي: أنه يجوز في الضرورة الشعرية ردُّ جميع الأشياء إلى أصولها (انظر المبرد، المقتضب 1 / 240، وانظر تعليق المحقق على المسألة)، ولعل اختياره لم يخرج عن مذهب البصريين، فقد نصَّ ابن المؤدِّب على أن البصريين منعوا الإتمام في ذوات الواو إلا في نادر الحال (ابن المؤدِّب، أبو القاسم محمد بن سعيد (ق4هـ)، دقائق التصريف، تح د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم الضامن ود. حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط 1987: 275).

إنَّ ما نسبه ابنُ جنِّي وغيره إلى المبرد لم يكن من الدقة بمكان من حيث الظاهر، بل أوضح الرضي وأبو حيان أنه للكسائي، فمذهب المبرد لا يخرج عما ذهب إليه البصريون، وليس على الإطلاق الذي أطلقه ابن جنِّي، على أننا لم نعهد ابن جنِّي إلا دقيقاً في أحكامه، فلعله اطلع على قولٍ آخرٍ للمبرد قاله في غير المقتضب، كـ «مسائل الغلط»، الذي تعقَّب فيه سيويوه في غَيَّان صباه وخُمَيَّا شبابه، أو أنه اطلع على شيء لم يقع لنا فيما انتهى إلينا من كتب شيخه أبي علي.

5. **الخلاف في جزم قوله تعالى: تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ [الصف: 11]، أهو بالأمر أم بالاستفهام؟** وذلك من قوله تعالى: (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ (10) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (11) يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ): (ابن جنِّي، المنصف 1 / 318) – (المبرد، المقتضب 2 / 80 - 81، 2 / 135 - 136)

ذهب ابن جنِّي إلى أن جواب الطلب لقوله تعالى: تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ قوله: يَغْفِرُ لَكُمْ، وعلل ذلك بأنَّ جزاء الإيمان المغفرة، وأنكر أن يكون (يغفر) جواب الاستفهام به؛ لأنه لا يكون جزاء الدلالة المغفرة، وذكر أنَّ المبرد ذهب إلى أن (هل أدلُّكم) هو جواب للطلب في قوله: (يَغْفِرُ لَكُمْ).

وما نقله ابن جنِّي من تعليل شيخه الفارسي (الفارسي، الإغفال 1 / 363 - 2 / 60، والمسائل المنشورة، تح مصطفى الحدري، مطبوعات المجمع اللغة العربية بدمشق، ط 1986: 155) علَّل به شيخه الزجاج، وردَّ به على مَنْ قال بذلك من النحويين. (الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري (ت311 هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1 / 1988: 1 / 226).

على أن ابن الشجري وأبا حيان الأندلسي نقلًا عن المبرد ما يوافق ما ذهب إليه الزجاج، ومن بعده أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. انظر ابن الشجري، الأمالي الشجرية 1 / 395 - 396، - الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، البحر المحيط، تح مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت، 1998: 10 / 167

وما ذهب إليه المبرد ليس بدعاً فيه، إنما قال به سيبويه، ومن بعده الفراء، يقول: « فإذا كانت استفهاماً رفعت الفعل الذي يلي (أين) و(كيف)، ثم تجزم الفعل الثاني ليكون جواباً للاستفهام، بمعنى الجزاء كما قال الله تبارك وتعالى: هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، ثم أجاب الاستفهام بالجزم فقال- تبارك وتعالى:- يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » (الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207 هـ)، معاني القرآن، تح أحمد نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، 1972: 1 / 86، 3 / 154).

وتبعهما من حيث الظاهر ابن السراج (ابن السراج، الأصول في النحو 2 / 176 - 177)، فقد نقل قول المبرد واستدل به على ما ذهب إليه، كما رجح السيرافي هذا القول، فقال: «والأقوى عندي أنه جواب لـ (هل)؛ لأن تؤمنون تفسير للتجارة، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على (هل)، و(هل) في معنى الأمر؛ لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المنجية؛ هل يدلون عليها أو لا يدلون، وإنما المراد الأمر لهم، والحث على ما ينجيهم» (السيرافي، شرح كتاب سيبويه 3 / 301).

واستظهر ابن يعيش قول السيرافي وعلل تعليقه ونقله بنصه، قال السيرافي: «أما قوله عز وجل: (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله) فهو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسرها على لفظها لقال: (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم أن تؤمنوا بالله)؛ لأن (أن تؤمنوا) اسم، و(تجارة) اسم، والاسم يُبدل من الاسم، ويقع موقعه». (السيرافي، شرح كتاب سيبويه 3 / 301).

وقال ابن يعيش: «والأظهر الوجه الأول، وهو أن يكون جواب (هل)؛ لأن (تؤمنون) إنما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسرها على لفظها، لقال: (أن تؤمنوا)؛ لأن (أن تؤمنوا) اسم، و(تجارة) اسم، والاسم يُبدل من الاسم، ويقع موقعه» (ابن يعيش النحوي، شرح المفصل 7 / 48). ونقل ابن الشجري الوجهين دون ترجيح (ابن الشجري، الأمالي الشجرية 1 / 395 - 396).

على أن أبا جعفر النحاس نقل عن المبرد خلاف ما نقله ابن جني عنه، بل خلاف ما نص عليه المبرد نفسه في المقتضب، قال النحاس: «وحكي لنا عن محمد بن يزيد أن معنى «تؤمنون» أمنوا على جهة الإلزام، قال أبو العباس: والدليل على ذلك (يغفر) لكم جزم؛ لأنه جواب الأمر» (النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 338 هـ)، إعراب القرآن، تح د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط 2 / 1985: 4 / 422).

وردَّ هذا القولُ بعد النحاس غيرُ واحد، كـمكي القيسي (القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تح د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2 / 1405هـ: 2 / 731)، وابن عطية الأندلسي (ابن عطية الأندلسي، القاضي أبو محمد عبد الحق (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح مجموعة من المحققين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر، ط2 / 2007: 8 / 296)، وابن الشجري (ابن الشجري، الأمالي الشجرية 1 / 395)، وأبو حيان الأندلسي (الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط: 10 / 167).

ومن قائل يقول: إنَّ ما ذهب إليه المبرد ومن تبعه لا يمكن التسليم به، إذ إنَّ المغفرة - كما ذكر أبو علي الفارسي - لا تجب بالدلالة؛ إنما تجب بالإيمان، فليس كلُّ من ذلَّ عُفِرَ له، إنما يُغْفَرُ لِمَنْ آمَنَ، ويؤيد هذا التعليل قراءة ابن مسعود: ((آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا)) (الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ: 4 / 526)، وهو دليل على أن الآية جاءت على صيغة الخبر وخرجت مخرج الأمر.

فالجواب: إنَّ اعتلال الزجاج وأبي علي وغيرهما ليس حجةً دامغةً تُفَنِّدُ رأيَ سيبويه والفرء ومن تابعهم، بل إنَّ ما ذهب إليه المبرد له وجه سديد، فيجوز أن يكون الكلام محمولاً على المعنى، قال مكي القيسي: «جواب الاستفهام محمول على المعنى؛ لأن المعنى (هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم)؛ لأنه قد بيَّن التجارة بالإيمان والجهاد، فهي هما، فكأنهما قد لفظ بهما في موضع بعد هل، فحمل الجواب على ذلك المعنى» (القيسي مكي، مشكل إعراب القرآن 2 / 731)، وهو ما عبَّر عنه ابن هشام الأنصاري بـ الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب، قال: «فجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة، وقيل مستأنفة معناها الطلب أي آمنوا، ... وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبَّب، وهو الامتثال» (ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح د. مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6 / 1985: 522)، وفي ضوء ذلك يمكن حمل الاستفهام على معنى الأمر.

إذن يمكن القول: إن ما ذهب إليه المبرد كان قد أخذه من سيبويه أو الفرء، وتابعهم غير واحد من النحويين، كما لم يُسَلِّمَ له كثير من النحويين، واعتراض ابن جني حسن مقبول تعضده الأدلة، غير أنه لم يطلع على ما نقله النحاس من قول مخالف للمبرد لما جاء به في المقتضب، على أنَّ ما في المقتضب سديد مقبول، وتعضده الأدلة كذلك، فالمبرد وابن جني يقدِّمان كلاهما تعليلاً يكافئ تعليلاً، ورأياً يدفع رأياً، وذلك تكافؤ الأدلة.

6. عين (دم) بين السكون والفتح: (ابن جنبي، المنصف 2 / 148) – (المبرد، المقتضب 1 / 366).

قَرَّرَ أبو الفتح أن (شاة) وزنها (فَعْلَة) ساكنة العين (ابن جنبي، المنصف 2 / 146)، واستدلَّ بقول الشاعر⁽¹⁾:

[الكامل]

يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْتَعَانِيكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

لذا ذهب ابن جنبي إلى أن (دَم) وزنه (فَعْلٌ) بسكون العين، وما ذهب إليه إنما هو مذهب سيبويه، وفحوى كلامه، يقول سيبويه: «أما ما كان أصله (فَعْلًا) فَإِنَّهُ إِذَا كُسِّرَ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ كُسِّرَ عَلَى (أَفْعَلٍ)، وذلك نحو: (يَدٍ) و(أَيْدٍ)، وإن كُسِّرَ عَلَى بِنَاءِ أَكْثَرِ الْعَدَدِ كُسِّرَ عَلَى (فِعَالٍ) و(فُعُولٍ)، وذلك قولهم: (دِمَاءٌ) و(دُمِيٌّ)، لَمَّا رَدُّوا مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ كَسَّرُوهُ عَلَى تَكْسِيرِهِمْ إِيَّاهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ عَلَى الْأَصْلِ نَحْو: (طَبِّي) و(ذَلُّوْ)» (سيبويه، الكتاب 3 / 597)، فهو يرى أن (يد) و (دم) على وزن (فَعْل) (انظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه 3 / 323)، وذهب المبرد إلى أنه (فَعْلٌ) بفتح العين؛ لأنه مصدر.

وهذه المسألة من المسائل التي غلَطَ فيها المبردُ سيبويه، قال ابن ولاد: «قال محمد: وهذا خطأ من وجهين؛ أما أحدهما: فلذهابه إلى أن (دمًا) (فَعْل)، وإنما هي (فَعْل)، والدليل على ذلك أن الشاعر لما ردَّ ما ذهب قال⁽²⁾:

[الوافر]

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَزَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ

(1) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار القسوي^(377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2 / 1993م: 3 / 143، وابن جنبي، المنصف 1 / 64، 2 / 148، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 2 / 231، ابن يعيش النحوي، شرح المفصل 4 / 151، 5 / 83، 6 / 5، 10 / 56، وابن يعيش النحوي، شرح التصريف الملوكي 282، 412، - والبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (ت1093هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4 / 1997 م: 7 / 476، والبغدادي، شرح شواهد الشافية 113 - 450 (وهو الجزء الرابع من شرح الشافية للرضي).

(2) في نسبه خلاف، وهو من شواهد المبرد، المقتضب 1 / 231، 2 / 238، 3 / 153، وابن السراج، الأصول 1 / 131، والفارسي، الحجة 3 / 143، وابن جنبي، سر صناعة الإعراب: 395، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 2 / 228، 3 / 127، ابن يعيش النحوي، شرح المفصل 4 / 151، 5 / 84، 6 / 5، 9 / 24، وابن يعيش النحوي، شرح التصريف الملوكي 409، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 396، - البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 7 / 482، والبغدادي، شرح شواهد الشافية 112 - 114.

وتقول: دميثُ وأنا دم، والمصدر من هذا إنما يكون على (فَعَلَ)، نحو: برمت برماً، وجزعت جزءاً» (ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (ت332هـ)، الانتصار لسبويه على المبرد، تح د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط 1 / 1996: 210 - 211).

يستدل المبرد في هذا القول بدليلين؛ الأول: أن (دم) مصدر، والثاني: أن الحركة ظهرت في التثنية؛ إذ قال: (جَرَى الدَّمِيَان).

وقد ردَّ ابن ولاد قول المبرد واستدلَّه، ورأى أن (دم) ليس مصدراً، بل هو اسم ولا خلاف في ذلك، وأنَّ (دَمِيَان) كـ (دَمَوِيٍّ)، وتحريكه في التثنية كتحريكه في النسب؛ لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت: (دم) قد وجب لها في الموضوعين (ابن ولاد، الانتصار لسبويه على المبرد: 210 - 211). «فليس في قوله: (جَرَى الدَّمِيَان) دلالة عند سبويه، على أنه (فَعَلَ) محرك العين، وذلك أن الحركة عنده إذا حَدَّثَتْ لحذف حرف ثم رُدَّ المحذوف لم تفارق الساكن الذي جرت عليه قبل دخولها عليه» (القيسي، الحسن بن عبد الله (ت ق 6 هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تح د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1 / 1987: 393 - 394).

وتابع سبويه الزجاجُ (الرَّجَّاح، معاني القرآن وإعرابه 1 / 131. على أن كلامه يُشْعِرُ أنه على مذهب المبرد، وعزا القول بأنَّ (دم) على (فَعَلَ) إلى أكثر النحويين. انظره 1 / 164)، وأبو علي الفارسي (الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي (377هـ)، المسائل العضديات، تح شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، 1986م: 269 - 270. غير أنه في الحلييات ص 7 جَوَّزَ مذهب المبرد دون عزو)، وابن جنبي (ابن جنبي، المنصف 2 / 148)، وابن يعيش (ابن يعيش النحوي، شرح المفصل 5 / 84، وابن يعيش النحوي، شرح التصريف الملوكي 409).

وتابع المبردُ ابنُ السراج، فقال: «وليسَ عندي في قولهم: دَمِي يَدْمَى دَمًا حجةٌ لِمَنْ ادَّعى أنَّ «دَمًا» فَعَلٌ، لأنَّ قولهم: دَمِي يَدْمَى دَمًا إِنَّمَا هو فَعَلٌ وَمَصْدَرٌ اشْتَقَا مِنَ الدَّمِ كَمَا: اشْتَقَّ تَرَبٌ مِنَ «التُّرَابِ» وَشَعْرُ الجَبِينِ مِنَ الشَّعْرِ فقولهم «دَمًا» اسمٌ للحديثِ والدَّمُ اسمٌ للشَّيءِ الذي هُوَ جِسْمٌ، ... ولكنَّ قولهم: دَمِيَانٌ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ «فَعَلٌ»» (ابن السراج، الأصول في النحو 3 / 323)، فوافق قول المبرد، لكنه ردَّ دليله. [على أن د. محمود الطناحي ذهب إلى أن عبارة ابن السراج في المطبوعة قد توهم بظاهاها مخالفتها للمبرد، ونقل عن البغدادي قوله في حاشيته: «ظاهره أنه ردُّ لما ادَّعاه المبرد، وليس كذلك، وإنما ردَّ دليله فقط». انظر ابن الشجري، الأمالي الشجرية 2 / 227 الحاشية رقم (1)]

وتابع المبردُ أيضاً أبو جعفر النحاس (النحاس، إعراب القرآن 2 / 6)، ونقلَ تعليقه، كما أن ظاهر كلام ابن عصفور متابعة مذهب المبرد، قال في الممتع 396: «وَحُذِفَتْ مِنْ دَم - أي لام الكلمة - والأصل «دَمِي» لقولهم: دَمِيَان».

على أن بعض العلماء اختلفوا في تعيين مذهب الأخفش في هذه المسألة، فقد نقل ابنُ يعِيش (ابن يعِيش النحوي، شرح المفصل 5 / 84، وابن يعِيش النحوي، شرح التصريف الملوكي 414). ما يدل على أن مذهب الأخفش والمبرد واحدٌ، ونصَّ ركن الدين الأستراباذي (ركن الدين الأستراباذي، الحسن بن محمد (ت 715هـ)، شرح الشافية، تح د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1 / 2004م: 1 / 402)، وتابعه الجاربردي (الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن (ت 746)، شرح الشافية، تح د. نبيل أبو عمشة، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 1990 م: 170)، على أن مذهب الأخفش كمذهب سيوييه.

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحويين، وما اختلفوا فيه يمكن تلخيصه في مذهبين:

المذهب الأول (وهو مذهب سيوييه ومن تابعه): قالوا: إنَّ (دَمَّ) أصلها (دَمِي) - ساكن العين- وعلَّلوا ذلك بأنَّ الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن، حتى يقوم دليل على الحركة، من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة، وليس ظهور الحركة في قولنا: (دَمِيان) دليلاً على أنَّ العين متحركة في الأصل؛ لأن الاسم إذا حذف لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام في بعض تصارييف الكلمة ألزموا العين الحركة.

المذهب الثاني (وهو مذهب المبرد ومن تابعه): قالوا: أصل (دَمَّ) (دَمِي) - بفتح العين- لأنَّ العرب قلبوا لامه ألفاً فألحقوه بباب (رَحاً)، فقالوا: هذا دَمًا، مثل قولهم: هذه رَحاً (ابن الشجري، الأمالي الشجرية 1 / 227).

إنَّ يمكن القول: إنَّ عين (دم) ساكنة عند سيوييه، مفتوحة عند المبرد، ورَدَّ ابن جني لمذهب المبرد قائم على سنن القياس، الذي وضع أسس البصريون، ابتداء من الخليل وسيوييه، ووصولاً إلى ابن جني، غير أنَّ مذهب المبرد لا يخلو من مقايسة وشواهد - على قلَّتها - يمكن أخذها بالحسبان والنظر، وتبقى المسألة خلافية، ولكل مذهب متابع.

7. بناء (فَعْلان) من (قَوِيْتُ): (ابن جني، المنصف 2 / 281 - 282). - (ابن السراج، الأصول 3 / 370)

ذهب ابن جني إلى أن ما كان من المعتل اللفيف المقرون كـ (قَوِيْتُ) تقول فيه على (فَعْلان): (قَوَّان)، بإدغام عين الفعل ولامه، وعلَّل ما ذهب إليه بقوله: «ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة»، وهذا الذي ذهب إليه إنما هو مذهب سيوييه (سيوييه، الكتاب 4 / 409).

وهذه المسألة من المسائل التي غلّط فيها المبرّدُ سيبويه، وذهب إلى أن من لم يدغم (قَوُوَان) وَجَبَ أَنْ يَقُولَ: (قَوِيَان)، فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً، وعَلَّلَ ذلك بقوله: «لأنه لا تجتمع واوان إحداهما مضمومة والأخرى متحركة»، ونسب ما ذهب إليه إلى جميع أهل العلم أو جميع النحويين (انظر الفارسي، التعليقة 5 / 122، وهو - كما قال ابن عقيل - مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والأكثرين. انظر ابن عقيل، القاضي بهاء الدين عبد الله بن محمد (ت769 هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى بمكة المكرمة (مركز البحث العلمي وإحياء التراث)، وطبعته دار الفكر بدمشق بطريقة الصف التصويري، ط 1 / 1982 م: 4 / 137). وأبي عمر الجَرِّمي (انظر ابن السراج، الأصول 3 / 370، وابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد 267، والفارسي، التعليقة 5 / 122).

وقد تبعه الرضي ورَدَّ قول سيبويه، وعَلَّلَ قائلاً: «تقول من قَوِي: قَوِيَان، بقلب الثانية ياءً؛ لتقدّم الإعلال على الإدغام، ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها بالإدغام» (الرضي، شرح الشافية 3 / 308).

وقد ردَّ ابن ولاد على المبرد، وذهب إلى أن الألف والنون تَصِحَّان مع الفَعْلَان، كما صحّت مع النَّزْوَان، وكما صحّت مع الدَّوْرَان، وثبوت الواوين في بناء فعلان كثنوتها في النسب إذا أضيفت إلى مثل (لَيْة) مصدر (لَوَيْثُ)، فتقول: (لَوَوِي)، وذهب إلى أن العرب قد تجمع في الأسماء بين الواوين - بخلاف الأفعال - (انظر ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد 267).

وفي المسألة مذاهب أربعة (انظر المذاهب الثلاثة الأولى في الجَيَّاني، محمد بن عبد الله بن بن مالك الطائي (ت672 هـ)، إيجاز التعريف، تح محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط 1 / 2002: 208، والمذهب الرابع في المساعد 4 / 138).

أحدها: أن يعطى الواوان مع الألف والنون ما أعطيتا مع هاء التأنيث، فتكسر الأولى وتقلب الثانية ياءً، فيقال: قَوِيَان، وهو اختيار المبرد.

والثاني: أن تدغم الأولى في الثانية؛ لأنهما مثلان متحركان في مثالٍ يوجد في الأفعال؛ لأنَّ (قَوُو) من (قَوُوَان) ك(ظُرُف)، وهو اختيار ابن جنِّي.

والمذهب الثالث: ترك الإدغام وترك الإعلال؛ لأنَّ الألف والنون في آخره، وهما زيادتان مختصتان بالأسماء، فأوجبنا التصحيح كما أوجبناه في الجَوَلَان، وأوجبنا الفلْكَ بغير ما أوجبنا التصحيح، وهو أنَّ المثال بهما قد خالف الفعل، وإنما يُعَلُّ ويُدغم ما أشبه الفعل لا ما خالفه، وهذا اختيار سيبويه في (قَوُوَان) ونحوه.

على أن كلام سيبويه دالٌّ على أن مذهبه واختياره في المسألة (قَوَّان) بالإدغام، وأن الإظهار بلا إعلال؛ أي: (قَوَّان) جائز، ونسب إليه ابن جني (ابن جني، المنصف 2 / 282)، وابن مالك (الجَيَّانِي، إيجاز التعريف: 208)، وغيره (ابن عقيل، المساعد 4 / 137)، أن قوله أو مذهبه أو اختياره (قَوَّان). فاختيار سيبويه كاختيار ابن جني الإدغام، والإدغام في ضوء ما قاله ابن جني عن مذهب المبرد جائز غير ممتنع.

والمذهب الرابع: ما نصَّ عليه ابن عقيل، من أن الزجاج مَنَعَ بناء (فُعْلان) من القوة، متمسكاً بأنه ليس في الكلام اسم ولا فعل على (فُعْل) عينه ولامه واو (ابن عقيل في المساعد 4 / 138).

وصَحَّحَ مذهب سيبويه بالإدغام ابنُ عصفور، ورأى أن مثل (قَوَّان) لم يجيء في كلامهم مصحَّحاً ولا معلَّلاً، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به (صَوَّوِيٌّ)، غير أنه ردَّ تعليل ابن جني، فقال: «أما ما ذهب إليه ابن جني، من أن قلب الضمَّة كسرة، والواو ياء، يؤدِّي إلى الإلباس = فالإلباس غير محفول به؛ ألا ترى أن كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمل لوزنين كثيراً؟ كـ (مُختار) فإنه متردِّدٌ بين «(مُفْتَعَل) و(مُفْتَعَل)، وكـ (دِيك) على مذهبنا، فإنه متردِّدٌ بين (فُعْل) و(فُعْل)، إلى غير ذلك ممَّا لا يحصى كثرة، وأيضاً فإنه إذا أدغم لم يُدْر: هل البناء (فُعْلان) في الأصل، أو (فُعْلان) بسكون العين؟». (ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 480). كما أن ابن عقيل ذكر الإدغام وعزاه إلى ابن جني، قال: «وهو أضعف الأقوال». انظر ابن عقيل، المساعد 4 / 138.

إذن يمكن القول: إنَّ ما علَّله ابنُ جني من أن الإدغام أقرب إلى الخفة في النطق، وعليه فلا يلتبس فُعْلان بَقُعْلان = فيه نظر، فالخفة في النطق نسبية، فربما بدا (قَوَّان) أخفَّ عند بعض الناس، كما أن الإدغام ليس بمنجاة من شبهة التباس فُعْلان بَقُعْلان، كما ذكر ابن عصفور، أما تعليل المبرد فيحتمله القياس.

نتائج البحث

اعتراض اللاحق على السابق بسمَّة ظاهرة جليَّة في تراثنا العربي؛ لذا زخرت كتب أسلافنا العلماء باعتراضاتهم واستدراكاتهم على من سبقهم، وقد كانت طريقة الأقدمين في جدلهم تعتمد على التحليل والغوص في دقائق المسألة وجزئياتها، فيغلب على مناقشة المسألة المعترض عليها الطابع التحليلي، فعنايتها غالباً بالجزئيات دون أن يتبعها استخلاص كلييات تجمع شتاتها.

وقد توصلتُ في نهاية هذا البحث إلى أن ابن جني:

- كان يحاول تمحيص ما ذهب إليه المبرد من آراء والاعتراض عليها بالدليل والمقارنة والجدل، غير أنه كان في أكثر ذلك مقلداً متابعاً، جرى فيه على ترديد أقوال من سبقه من العلماء.
- استدرك على المبرد في أن بناء (فَعْلِل) جاء على كثرة في الصفة، وليس قليلاً كما ادعى المبرد.
- لم يكن يحزّر المسألة التي يعترض بها على المبرد، ولم يكن يبيّن من قال بها من العلماء غير المبرد.
- لم يطلّع على بعض أقوال المبرد في كتبه، بل نقلها عن شيخه الفارسي واستدل باستدلّاله، ولا أدلّ على ذلك من مسألة إتمام ما وزنه على (مفعول) وعينه واو ك (مضوون)، فقد حكم ابن جني أن المبرد أجاز ذلك مطلقاً، غير أن المطلّع على قول المبرد في المقتضب يجد أنه أجازَه في ضرورة الشعر فقط، ويمكن أن نعذر ابن جني، فقد يكون أطلّع على قول آخر للمبرد قاله في غير المقتضب، كمسائل الغلط، أو أنه أطلّع على شيء لم يقع لنا فيما انتهى إلينا من كتب شيخه أبي علي.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن العظيم.
- الأزهري، أبو منصور محمد (د.ت.). تهذيب اللغة (تحقيق مجموعة من المحققين، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار). دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الأسترايادي، الحسن بن محمد (2004). شرح الشافية (تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود). مكتبة الثقافة الدينية.
- الأندلسي، أبو حيان محمد (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب). دار الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان محمد (1998). البحر المحيط (تحقيق مجموعة من المحققين). دار الفكر.
- الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق د. مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله، ط6). دار الفكر.
- البغدادى، عبد القادر بن عمر (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط4). مكتبة الخانجي.
- الثماني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999). شرح التصريف (تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي). مكتبة الرشد.

- الجاربردي، فخر الدين أحمد (1990). شرح الشافية (تحقيق د. نبيل أبو عمشة) [أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق].
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954). التصريف الملوكي (تحقيق محمد سعيد النعسان). مطبعة شركة التمدن الصناعية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954). الخصائص (تحقيق محمد علي النجار). المكتبة العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1993). سر صناعة العربية (تحقيق د. حسن هندواوي، ط2). دار القلم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954-1959). المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. دار إحياء التراث القديم.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4). دار العلم للملايين.
- الجيّاني، محمد بن عبد الله (2002). إيجاز التعريف (تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987). جمهرة اللغة (تحقيق رمزي منير بعلبكي). دار العلم للملايين.
- ابن الدهان النحوي، أبو محمد سعيد بن المبارك (2003). شرح أبنية سيبويه (تحقيق د. علاء محمد رأفت). دار الطلائع.
- الرضي الأسترباذي، محمد بن الحسن (1975). شرح الشافية، مع شرح شواهده للبغدادي (ت1093هـ) (تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة). دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (1996). أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه (شرح وتعليق د. محمد خليفة الدناع). دار النهضة العربية.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (1890). كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً (اعتناء المستشرق الإيطالي إغناطيوس كويدي). طبع بروما.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم (1988). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي). عالم الكتب.
- الزيمخشي، جار الله محمود بن عمر (1407هـ). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي.
- الزيمخشي، جار الله محمود بن عمر (1993). المفصل في صنعة الإعراب (تحقيق د. علي بو ملحم). مكتبة الهلال.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (2001). تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية (تحقيق د. محمد أحمد الدالي). دار البشائر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (1999). الأصول في النحو (تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط4). مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون، ط3). مكتبة الخانجي.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2000). المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق د. عبد الحميد هندواوي). دار الكتب العلمية.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996). المخصص (تحقيق خليل إبراهيم جفال). دار إحياء التراث العربي.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي). دار الكتب العلمية.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (2000). فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب (تحقيق د. محمد المطلب البكاء). دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1989). الاقتراح في أصول النحو وجدله (حققه وشرحه د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)). دار القلم.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي (1992). الأمالي الشجرية (تحقيق د. محمود محمد الطناحي). مكتبة الخانجي.
- ابن عصفوراالإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (1996). الممتع الكبير في التصريف (تحقيق د. فخر الدين قباوة). مكتبة لبنان.
- عضيمة، محمد عبد الخالق (1405هـ). أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية. مكتبة الرشد.
- ابن عطية الأندلسي، القاضي أبو محمد عبد الحق (2007). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق مجموعة من المحققين، ط2). مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- ابن عقيل، القاضي بهاء الدين عبد الله (1982). المساعد على تسهيل الفوائد (تحقيق د. محمد كامل بركات). جامعة أم القرى بمكة المكرمة (مركز البحث العلمي وإحياء التراث) وطبعته دار الفكر بدمشق بطريقة الصف التصويري.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (2003). الإغفال (تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم). المجمع الثقافي.
- الفارسي، أبو علي الحسن (1996). التعليقة (تحقيق د. عوض بن حمد القوزي). مطبعة الأمانة.
- الفارسي، أبو علي الحسن (1981). التكملة (تحقيق د. حسين فرهود). جامعة الرياض.
- الفارسي، أبو علي الحسن (1993). الحجة للقراء السبعة (تحقيق بدر الدين فهوجي وبشير جويجاني، ط2). دار المأمون للتراث.
- الفارسي، أبو علي الحسن (1987). المسائل الحليات (تحقيق د. حسن هندواوي). دار القلم و ودار المنارة.
- الفارسي، أبو علي الحسن (1986). المسائل العضديات (تحقيق شيخ الراشد). وزارة الثقافة.
- الفارسي، أبو علي الحسن (1986). المسائل المنثورة (تحقيق مصطفى الحدري). مطبوعات المجمع اللغة العربية.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1972). معاني القرآن (تحقيق أحمد نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي). دار الكتب المصرية.
- الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (2005). القاموس المحيط (تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: الشيخ محمد نعيم العرقسوسي، ط8). مؤسسة الرسالة.
- ابن القطاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر (1999). أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (تحقيق د. أحمد محمد عبد الله). دار الكتب المصرية.

القيسي، الحسن بن عبد الله (1987). إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني). دار الغرب الإسلامي.

القيسي، مكي بن أبي طالب (1405هـ). مشكل إعراب القرآن (تحقيق د. حاتم الضامن، ط2). مؤسسة الرسالة.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (1994). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة). المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد (1965-2001). تاج العروس (تحقيق مجموعة من المحققين). مطبعة حكومة الكويت.

ابن المؤدّب، أبو القاسم محمد بن سعيد (1987). دقائق التصريف (تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم الضامن ود. حسين تورال). مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1985). إعراب القرآن (تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط2). عالم الكتب.
الهنائي، أبو الحسن علي بن الحسن (1989). المنتخب من غريب كلام العرب (تحقيق د. محمد بن أحمد العمري). جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).

ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (1996). الانتصار لسيبويه على المبرد (تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان). مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش النحوي، أبو البقاء يعيش بن علي (1973). شرح التصريف الملوحي (تحقيق د. فخر الدين قباوة). المكتبة العربية.

ابن يعيش النحوي، أبو البقاء يعيش بن علي (د.ت.). شرح المفصل (المطبعة المنيرية، نسخة مصورة). عالم الكتب.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

alqur{nu al'azīmu

al'a'azhariyyu a'abū maṣūri muḥammadi d t). tahdhību al-lughati taḥqīqa majmū'ata mina almuḥaqqiqīna wamurāja'ata al-'ustādhi muḥammada 'allī al-najjāri dāra almiṣriyyati lil-ta'alīfa wa-l-tarjamata

al-'āstrābādhy ilḥasinna bn muḥammadu (2004). sharaḥa al-shāfiyatu taḥqīqun d 'abdu almaqṣūdi muḥammada 'abdi almaqṣūdi maktabata al-thaqāfati al-dīniyyati

al'a'andalusiyyu a'abū ḥayyāni muḥammada (1998). irtishāfa al-ḍarbi min lisāni al'arabi taḥqīqun d rajabu 'uthmāni muḥammadi wamurāja'atan d ramaḍānu 'abdi al-tawwābi dāra al-khānjj

al'a'andalusiyyu a'abū ḥayyāni muḥammada (1998). albaḥri almuḥīṭi taḥqīqa majmū'ata mina almuḥaqqiqīna dāra alfikri

al'a'ansāriyyu jamāla al-dīni a'abū muḥammadu 'abdi Allāhi (1985). mughnī al-labībi 'an kutubi al'a'ārybi taḥqīqun d māzinu almubāraki wa-l-'ustādhi muḥammada 'allī ḥamida Allāha ṭ dāra alfikri

- albaghdādiyyu 'abda alqādiri bn 'umari 1997). khizānata al'adabi walubbi libābi lisāni al'arabi taḥqīqa 'abdi al-sullāmi muḥammada hārūnin ṭ maktabata al-khānjam
- al-thamānīniyyu a'abū alqāsimi 'ammara bn thābitu 1999). sharaḥa al-taṣrīfu taḥqīqun d 'ibrāhym bn salīmāni al-b'yomy maktabata al-rashadi
- aljārburdiyyu fakhra al-dīni a'aḥamida 1990). sharaḥa al-shāfiyatu taḥqīqun d nabīlu a'abū 'amshatin uṭrwḥata duktrwāhin jāmi'ata dimashqi
- ibna janniyyin a'abū alfathī 'uthmāna 1954). al-taṣrīfa almulūkiyya taḥqīqa muḥammada sa'ida al-na'sāni miṭba'ata sharikati al-tamadduni al-ṣinā'iyyati
- ibna janniyyin a'abū alfathī 'uthmāna 1954). al-khṣā'iṣ taḥqīqa muḥammada 'allī al-najjāri almaktabata al'ilmiyyata
- ibna janniyyin a'abū alfathī 'uthmāna 1993). sirra ṣinā'ati al'arabiyyati taḥqīqun d ḥassana hindāwiyyun ṭ dāra alqalami
- ibna janniyyin a'abū alfathī 'uthmāna 1954- 1959). almuṣṣifa sharaḥa kitāba al-taṣrīfi li'a'abī 'uthmāni almāziyyi dāru iḥyā'i al-turāthi alqadīmi
- aljawahriyyu 'ismā'yl bn ḥammādu 1987). al-ṣiḥāḥa tāja al-lughati waṣiḥāḥi al'arabiyyati taḥqīqun a'aḥamida 'abdu alghafūri 'uṭṭārun ṭ dāra al'ilmi lil-malāayīna
- al-jayyāny muḥammada bn 'abdi Allāhi 2002). 'ījāza al-ta'rīfi taḥqīqa muḥammada almahdiyyi 'abda alḥayyi 'amāra sālīma 'imādata albaḥthi al'ilmiyyi bi-l-jāmi'ati al'islāmiyyati
- ibna duraydi a'abū bikri muḥammadi bn alḥusni 1987). jamharata al-lughati taḥqīqa ramziyya munīra ba'labakkī dāra al'ilmi lil-malāayīna
- ibna al-dhān al-naḥwiyya a'abū muḥammadu sa'īdu bn almubāraki 2003). sharaḥa a'abiniyyati sībū'iyyihu taḥqīqun d 'alā'u muḥammadu ra'a'afat dāra al-ṭalā'i'i
- al-raḥḍiyyu al-'āstrābādhy muḥammada bn alḥusni 1975). sharaḥa al-shāfiyatu ma'a sharḥi shwāhidihī lil-baghdādiyya th taḥqīqa muḥammada nūri alḥusni muḥammada al-zfāf muḥammada mḥyy al-dīna 'abda alḥamīdi nuskhata muṣawwirati dāra al-kutubi al'ilmiyyati
- al-zubaydiyyu a'abū bikri muḥammadi bn alḥusni 1996). a'amithlata al'abnyati fī kitābi sībawayhi sharḥun wata'līqun d muḥammadu khalīfati al-dnā' dāra al-naḥḍati al'arabiyyati
- al-zubaydiyyu a'abū bikri muḥammadi bn alḥusni 1890). kitāba alistidrāki 'alā sībū'iyyihu fī kitābi al'abnyati wa-l-zīādāti 'alā mā a'awaraddahu fīhi muhaddhaban i'tinā'a almustashriqi al-'iṭāly 'ighnātyūs kīdy ṭab'un birūmā
- al-zajjāju a'abū 'ishāq 'ibrāhym 1988). m'āny alqur'na wa-i'rābahu taḥqīqa 'abdi aljalīli 'abbadahu shalabiyyu 'ālama al-kutubi
- al-zamakhshariyyu jārin Allāhi maḥmūdi bn 'umari 1407h). alkashāfa 'an ḥaqā'iqi ghawāmiḍi

- al-tanzīli dāru alkitābi al'arabiyyi
- al-zamakhshariyyu jārin Allāhi maḥmūdi bn 'umari 1993). almufaṣṣala fī ṣan'ati al'irābi taḥqīqun d 'uliya bū mulḥimu maktabata alhalāali
- al-sijistāniyyi a'abū ḥātimi saḥli bn muḥammadu 2001). tafsīra gharība mā fī kitābi sībawayhi mina al'abnyati taḥqīqun d muḥammadun a'aḥamida al-dāliyyu dāra al-bshā'ir
- ibna al-sirāji a'abū bikri muḥammadi bn al-sirriyyi bn saḥlu 1999). al'uṣwla fī al-naḥwi taḥqīqun d 'abdu alḥissayni alfatliyya ṭ mu'uassasata al-risālati
- sibū'iyyuḥu 'umru bn 'uthmāni bn qanbarun 1988). alkitāba taḥqīqa 'abdi al-sullāmi hārūnan ṭ maktabata al-khānjy
- ibna sayyidihi a'abū alḥusni 'uliya bn 'ismā'yl 2000). almuḥkama wa-l-muḥīta al'a'zama taḥqīqun d 'abdu alḥamīdi hindāwiyya dāra alkuṭubi al'ilmiyyati
- ibna sayyidihi a'abū alḥusni 'uliya bn 'ismā'yl 1996). almukhaṣṣa taḥqīqa khalīla ibrahīm jaffāla dāra iḥyā'i al-turāthi al'arabiyyi
- al-sīrāfiyyi a'abū sa'īdu alḥusni bn 'abdi Allāhi 2008). sharḥa kitābi sībawayhi taḥqīqun a'aḥamida ḥusnu muḥaddaliyyu wa'aliyyu sayyidu 'aliyyu dāra alkuṭubi al'ilmiyyati
- al-sīrāfiyyi a'abū sa'īdu alḥusni bn 'abdi Allāhi 2000). fawā'iti kitābi sībawayhi min abnyati kalāami al'arabi taḥqīqun d muḥammadu almaṭlabi albukā'a dāra al-shu'ūni al-thaqāfiyyati al'ammati āfāqa 'arabiyyata
- al-suyūṭiyyu jalāala al-dīni 'abda al-Raḥmāni 1989). aliqtirāḥa fī uṣwli al-naḥwi wajadalihi ḥuqaqahu washarḥahu d maḥmūdun fajālun wasammā sharḥuḥu al'iṣbāḥa fī sharḥi aliqtirāḥi dāra alqalami
- ibna al-shajariyyi hibata Allāhi bn 'aliyyu 1992). al'amāly al-shajariyyata taḥqīqun d maḥmūdu muḥammadu al-ṭnāḥy maktabata al-khānjy
- ibna 'ṣfwrāl'ishbyly a'abū alḥusni 'uliya bn mu'uminu 1996). almumti'a alkaḥira fī al-taṣrīfi taḥqīqun d fakḥru al-dīni qbāwa maktabata lubnānin
- 'dyma muḥammada 'abdi alkhāliqi 1405h). a'abū al'abbāsi almubarradi wa'atharihi fī 'ulūmi al'arabiyyati maktabatu al-rashadi
- ibna 'aṭiyyati al'a'andalusiyyi alqāḍi a'abū muḥammadu 'abdi alḥaqqi 2007). almuḥarrira alwajīza fī tafsīri alkitābi al'azīzi taḥqīqa majmū'ata mina almuḥaqqiqīna ṭ maṭbū'āti wizārati al'a'awqāfi wa-l-shu'ūni al-dīniyyati
- ibna 'qyl alqāḍi bahā'a al-dīni 'abda Allāhi 1982). almusā'ida 'alā tashīli alfawā'idi taḥqīqun d muḥammadu kāmilu barakātin jāmi'atan a'ami alqurā bimakkati almuḥarramati markaza albaḥthi al'ilmiyyi wa'iḥyā'i al-turāthi waṭaba'athu dāru alfikri bidimashqi biṭryqati al-ṣaffi



- al-taṣwīriyyi
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni bn a'aḥamida 2003). al-'ighfāl taḥqīqun d 'abdu Allāhi alḥājji 'ibrāhym almajma'a al-thaqāfiyya
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni 1996). al-ta'liqata taḥqīqun d 'iwaḍa bn ḥamdi al-qwzy miṭba'ata al'amānati
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni 1981). al-takmilata taḥqīqun d ḥusīna frhwd jāmi'ata al-rīādi
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni 1993). alḥujjata lil-qurrā'a al-sab'ata taḥqīqa badri al-dīni qahwajjiyan wabashyra jījāby ṭ dāra alma'amūni lil-turātha
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni 1987). almasā'ila alḥalbiāti taḥqīqun d ḥassana hindāwiyyu dāra alqalami w wadāra almanārati
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni 1986). almasā'ila al'aḍudiāti taḥqīqa shaykhi al-rāshidi wizārata al-thaqāfati
- alfārisiyyu a'abū 'aliyyu alḥusni 1986). almasā'ila almanthūrata taḥqīqa muṣṭafā alḥadariyyi maṭbū'āti almajma'ī al-lughati al'arabiyyati
- alfarrā'u a'abū zakariyyā yahyā bn zyād 1972). m'āny alqur'na taḥqīqun a'aḥamida najātuy muḥammada 'allī al-najjāri 'abda alfattāhi shalabiyya dāra alkitubi almiṣriyyati
- alfayrūz(bādī a'abū tāhiru majdi al-dīni muḥammada bn ya'qūbi 2005). alqāmūsa almuḥīṭa taḥqīqa maktabi taḥqīqi al-turāthi fi mu'uassasati al-risālati bi'ishrāfin al-shaykhu muḥammadu na'īmi al-'rqswsy ṭ mu'uassasata al-risālati
- ibna alqitā'ī al-ṣaqliyyi a'abū alqāsīmi 'uliya bn ja'fari 1999). a'abinyata al'a'asmā'i wa-l-'ā'af'ālī wa-l-muṣādari taḥqīqun d a'aḥamida muḥammadu 'abdi Allāhi dāra alkitubi almiṣriyyati
- alqaysiyyu ilḥasinna bn 'abdi Allāhi 1987). 'īdāḥ shwāhida al-'īdāḥ taḥqīqun d muḥammadu bn ḥammūdi al-d'jāny dāra algharbi al'islāmiyyi
- alqaysiyyu makiya bn a'abī ṭālibu 1405h). mushakkala i'rābi alqur'ni taḥqīqun d ḥātīmu al-dāmīni ṭ mu'uassasata al-risālati
- almubarradu a'abū al'abbāsi muḥammada bn yazīdu al'a'azdiyyi 1994). almuqtaḍaba taḥqīqa muḥammada 'abdi alkhāliqi 'ḍyima almajlisa al'a'lā lil-shu'ūna al'islāmiyyata
- al-murtaḍā al-zabīdiyya muḥammada bn muḥammadu 1965- 2001). tāja al'arūsi taḥqīqa majmū'ata mina almuḥaqqiqīna miṭba'ata ḥukūmati alkū'ayti
- ibna almu'uaddibi a'abū alqāsīmi muḥammada bn sa'īdu 1987). daqā'īqa al-taṣrīfi taḥqīqun d a'aḥamida nājī alqaysiyya waddun ḥātīmu al-dāmīni waddun ḥusīna twrāl maṭbū'āti almajma'ī al'ilmiyyi al'irāqīyyi
- al-naḥḥāsu a'abū ja'farin a'aḥamida bn muḥammadu 1985). i'rāba alqur'ni taḥqīqun d zuhayru



ghāziyyu zāhidu ṭ 'ālama al kutubi

al hunnā'iyu a'abū al ḥusni 'uliya bn al ḥusni 1989). al muntakhaba min gharibi kalāmi al 'arabi taḥqīqun d muḥammadu bn a'ḥamida al 'umariyyu jāmi'atan a'ami al qurā ma'hada al buḥwṭhi al 'ilmiyyati wa'ihyā'i al-turāthi al 'islāmiyyi

ibna walādda a'abū al 'abbāsi a'ḥamida bn muḥammadu 1996). al intiṣāra lisībū'iyiyu 'alā al mubarradi taḥqīqun d zuhayru 'abdi al muḥsini sulṭāna mu'uassasata al-risālati

ibna yu'ayyishu al-naḥwiyyu a'abū albaqā'i yu'ayyishu bn 'aliyyu 1973). sharaḥa al-taṣrīfu al mulūkiyya taḥqīqun d fakhr al-dīni qbāwa al maktabata al 'arabiyyata

ibna yu'ayyishu al-naḥwiyyu a'abū albaqā'i yu'ayyishu bn 'aliyyu d t). sharḥu al mufaṣṣali al miṭba'ata al muniriyyata nuskhata muṣawwirati 'ālama al kutubi

Tracing and correction in grammatical heritage: Ibn Jinni

(d. 392 AH) and Al-Mubarradd (d. 285 AH) as a case in point

Ahmad Abdulkafi Almurib⁽¹⁾

Abstract:

Arabic grammar has a complex structure compared to other world languages, and it would not have been constructed without the efforts of great imams and academicians who devoted their lives to illuminate this science for others who followed on their steps. One of the primary factors that led to the evolution of this science and its ascension was the review and correction of what had been published before. Objection, awareness and comment represent a prominent feature of Arabic books in general, and in grammar as well as morphology books, in particular. This research sheds light on the aspects of the controversy between two of the most prominent scholars of the third and fourth centuries AD, Abu Abbas Al-Mubarred (285 AH) and Abu Al-Fatih Uthman Ibn Jinney (392 AH). This critical debate was reflected in one of the most important Arabic books of grammar and morphology (Objective Explanation of the Morphology of Al Maziny) by Ibn Jinni. In this work, the author has objected to Al-Mubarred in six instances, and corrected him in one instance. These instances are the subject matter of the present study.

Keywords: Tracing, Redemption, The critical, The grammatical heritage, Grammar and morpholog, Al Mubarradd, Ibn Jinni.

(1) Faculty of Letters and Human Sciences - University of Damascus (Damascus – Syria)
readercritic90120981@gmail.com